الأمم المتحدة S/PV.9258

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٥٨

الاثنين، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

الوقاية

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2023/80)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-04246 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

الوقاية

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2023/80)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ والسيدة ديفينا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/80، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا دي بوتغيتر.

السيدة غامبا دي بوتغيتر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة الحسنة التوقيت بشأن منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. فمع وجود ٢٥ حالة يتم رصدها حاليا من خلال خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك في منطقة واحدة، لم يكن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، على النحو المتوخى في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، أكثر أهمية أو إلحاحا من أي وقت مضى. وأثني على مالطة لتوفيرها منبرا يمكن من خلاله مناقشة تنفيذه.

لقد أعرب الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي عن الحاجة إلى إلقاء نظرة شاملة على سلسلة السلام التي تحدد الأسباب الجذرية للنزاع، وعلى حد تعبيره:

"يستثمر في المنع لتجنب نشوب النزاعات من الأساس، ويركز على الوساطة، وينهض ببناء السلام، ويشمل مشاركة أوسع بكثير للنساء والشباب". (A/77/PV.58)

في عام ٢٠٢١، وهو العام الذي يغطيه التقرير السابق، تحققت الأمم المتحدة من حوالي ٢٤ ٠٠٠ انتهاك جسيم مرتكب ضد الأطفال. وشملت الانتهاكات التي سجلت أعلى الأرقام التي تم التحقق منها قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم، يليه منع وصول المساعدات الإنسانية وعمليات الاختطاف. بينما نعد تقريرنا القادم لعام ٢٠٢٢، تظهر البيانات التي تم جمعها بالفعل أن هذه الاتجاهات مستمرة.

ويمثل توثيق الانتهاكات والاعتداءات والتحقق منها الخطوة الحاسمة الأولى لتفهم حالة الأطفال في النزاعات المسلحة على أرض الواقع. ومع ذلك، وفي مواجهة دورات العنف والنزاع المستمرة التي تزداد حدة وتواترا وتعقيدا، ندرك بشكل متزايد أن تفهم وتحديد المخاطر الموجودة مسبقا على الأطفال، ومواطن ضعفهم، هما أمرا حاسما لحمايتهم ومنع انتهاكات حقوقهم بمجرد نشوب النزاع. تظهر سنوات خبرة شركائنا في تقديم برامج إعادة الإدماج وأبحاثنا الخاصة أن الأطفال الأكثر عرضة للانتهاكات الجسيمة بمجرد ظهور نزاع أو حالة طوارئ هم أولئك الذين يفتقرون إلى التعليم أو فرص كسب العيش، والذين هم في حالات الفقر والنزوح أو الذين يعانون من إعاقات، من بين عوامل الخطورة أخرى. ولذلك، فإن هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للتجنيد أو إعادة التجنيد من جانب الجماعات المسلحة، فضلا عن مخاطر أخرى، مثل العنف الجنساني في وقت الحرب.

وبالمثل، بينما نوثق الأطفال الذين يؤخذون عبر الحدود والاتجار بهم من حالات النزاع أو عبرها، سنكون مقصرين في سرد هذه الحالات إذا فشلنا في تتبع المخاطر الخاصة التي يواجهونها والاستجابة لها. وينبغي أن يشمل تقييم المخاطر وأوجه الضعف، على سبيل المثال، التطبيق المنهجي لمنظور جنساني متعدد الجوانب في تحليل البيانات من أجل التوصل إلى تفهم أكثر اكتمالا وتحديدا للسياق للعوامل التي تسهم في المخاطر وأوجه الضعف التي تواجه الفتيان والفتيات فيما

يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك القوالب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية – الثقافية. وينبغي أن يشمل أيضا النظر في ظروف أخرى، مثل السن والإعاقة والتشرد، بوصفها عوامل يمكن أن تعرض الأطفال لخطر أكبر بأن يصبحوا أهدافا للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع. ويجب الاعتراف بكل شخص يقل عمره عن ١٨ عاما كطفل، حيث يحق للأطفال الحصول على حماية خاصة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما بموجب اتفاقية حقوق الطفل. إن المعالجة المستدامة لحالة الأطفال الذين يواجهون بالفعل أشكالا أخرى من العنف وسوء المعاملة، فضلا عن المعالجة الكافية للدوافع الرئيسية للتجنيد، تساعدنا على كسر حلقة نشوب النزاعات وتكرارها. ويتطلب ذلك الاستثمار في استجابة طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

ماذا يمكننا أن نفعل إذ نمضي قدما؟ ويمتلك جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح العديد من الأدوات والمبادرات القوية التي وضعت على مختلف المستويات لحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة في الحالات التي يتم رصدها من خلال جدول الأعمال ذاك. وتكمن قوته في كفالة الحوار مع أطراف النزاعات، مع مئات الالتزامات، بما في ذلك ٤١ خطة عمل، وضعتها الأطراف المتحاربة لتوفير حماية أفضل للأطفال منذ بداية الولاية. وفي الآونة الأخيرة، سعت الولاية أيضا إلى تعزيز المنع، معززة باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، ووضعت خطط منع مشتركة مع الحكومات في الحالات المدرجة في جدول أعمالنا، بالإضافة إلى خطط العمل وغيرها من الاتفاقات الملموسة والمحددة زمنيا. واليوم يتيح لنا مجلس الأمن فرصة للتركيز على القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) وأهمية توفير الدعم والقدرة على مواصلة تنفيذه وتفعيله على نحو عاجل. وقد وضعت خطط منع في الفلبين، ونحن نعمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا ومالي والسودان لوضع المزيد من الالتزامات بالمنع. وأود أن أشير إلى أن خطط عملنا القائمة في جنوب السودان واليمن تتضمن عناصر منع، وأود أيضا أن أسلط الضوء على العمل الذي قمنا به مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، التي نتعاون معها على نطاق واسع. وتعمل هذه المنظمات الإقليمية مع الدول الأعضاء فيها لتوطيد حماية الأطفال في جميع عملياتها ولتعزيز منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

ومن الجدير بالذكر أن ١٧٢ دولة طرفا صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وقد أيدت أكثر من ١٠٠ دولة عضو مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، مما يمثل التزاما قويا آخر بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتسهم جميع تلك الصكوك في حماية الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة. بيد أن هناك الكثير مما يتعين القيام به. وهناك فرص لوضع استراتيجيات على الصعيد الوطني، أو نهج مشتركة للمنع، وكذلك على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وينبغي تزويد الحكومات الراغبة في المشاركة في ذلك الاتجاه بالقدرة الكافية للقيام بذلك. ويشمل ذلك تقاسم أفضل الممارسات لتشاطر المعلومات وبناء القدرات والمتابعة فيما يتعلق بالالتزامات القائمة بالحماية والمنع، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. ويمكن أن يشمل أيضا رسم خرائط منسقة لمواطن الضعف على أرض الواقع بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة في البلدان أو المناطق التي توجد فيها هذه الحالات، ربما من خلال الخبرة القابلة للنشر. ومن الناحية المثالية، ينبغي نشر قدرة الأمم المتحدة وخبرتها فيما يتعلق بحماية الأطفال لدعم ذلك الجهد.

ولتلك الأسباب، عززنا أنا ومكتبي شراكتنا مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومع مكتبها من أجل التصدي بشكل أفضل لاستمرار العنف وتوقع المخاطر قبل النزاعات وأثناءها وفي أعقابها بغية إغلاق حلقة النزاع. نلتزم بتفهم أفضل والنشر الخارجي للروابط المتكاملة بين الخطتين للمضي قدما، بما في ذلك بين الإنذار المبكر وحوادث الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال، مع جعل الأطفال وأصواتهم في المحور. وينبغي تحقيق تفهم أفضل للعلاقة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية تشمل المنع والحماية وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، دعوت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عند تقديم تقريري السنوي إلى اللجنة الثالثة، إلى جمع كل الأدوات

والمبادرات القائمة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في إطار دولي شامل واحد لتوحيد عناصر هذه الخطة بهدف تحسين حماية الأطفال ومنع الانتهاكات ضدهم. وآمل أن يلقى ندائي آذانا صاغية، حيث أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن أفضل ترياق لحماية الأطفال هو منع حدوث الانتهاكات مطلقا. ويشمل ذلك تحسين إعادة إدماج الأطفال وإيجاد حلول مستدامة للسلام يسهم الأطفال أنفسهم في إيجادها. والمجلس على أهبة الاستعداد للاضطلاع بتلك المهمة، ونحن على استعداد لدعم أعضائه في عملهم المستمر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر دي بوتغيتر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة معلا مجيد.

السيدة معلا مجيد (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي اليوم وعلى التزام بلدكم بتعزيز معايير أعلى لحماية جميع الأطفال. إن قيادة مالطة في إيجاد تفهم أفضل لاستمرار العنف قبل النزاعات التي يواجهها ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم وأثناءها وبعدها، وأهمية تعزيز التركيز على المنع تأتي في الوقت المناسب تماما، كما أبرزت صديقتي السيدة غامبا دي بوتغيتر دي بوتغيتر من فورها.

فنتوقف لحظة ولننظر إلى جميع الأزمات المتعددة التي تؤثر على حياة ورفاه الأطفال في مختلف أنحاء العالم، بأعينهم ومن خلالها. على الصعيد العالمي، كما يعلم الأعضاء، فإن ملايين عديدة من الأطفال يعيشون في مناطق النزاع. ولا تزال الصراعات هي المحرك الأكبر لتحديات الحماية في جميع أنحاء العالم وتشكل تهديدا رئيسيا لحياة الأطفال وسلامتهم ورفاههم، وبالتالي فهي بحق مصدر قلق للجميع. وكثيرا ما تتداخل النزاعات مع أزمات أخرى، مثل الأزمات المناخية والمالية، وتزيد من التفاوتات القائمة من قبل والفقر والجوع والتمييز، مما يزيد من تفاقم مخاطر وآثار العنف على الأطفال. وهناك ملايين الأطفال الذين نزحوا من ديارهم نتيجة للنزاع والعنف والأزمات الأخرى.

والأطفال الضعفاء قبل النزاع أصلا، والأطفال في مناطق النزاع، والأطفال الفارين من النزاع داخل البلدان وفيما بينها هم على الخطوط الأولى. وأوجه هشاشتهم واسعة النطاق، وكما أبرزت الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر، يشمل هؤلاء الأطفال الذين يعيشون في المناطق الفقيرة والنائية؛ والفتيات؛ والأطفال المحرومون من الرعاية الأسرية؛ والأطفال في مؤسسات الاحتجاز؛ والأطفال المودعون في المؤسسات؛ والأطفال في الشوارع؛ والأطفال من الأقليات؛ والأطفال ذوو الإعاقة؛ والأطفال المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء وعديمو الجنسية. وكثيرا ما يواجه هؤلاء سلسلة متصلة من العنف تشمل أشكالا متعددة غالبا ما تكون مترابطة، مثل الاختطاف، والاعتداء والاستغلال الجنسيين، والعنف القائم على نوع الجنس، والسخرة، والاتجار، والتهريب، وزواج الأطفال، والالتحاق بالجماعات المسلحة والإجرامية، والحرمان من الحرية.

وخلال كل ذلك، يفقد الأطفال إمكانية الوصول إلى الخدمات الحيوية كالصحة والتعليم والحماية. وغالبا ما يتم إهمال احتياجاتهم من النماء والصحة العقلية والنفسية – الاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب يمكن أن تستمر مدى الحياة. والأطفال الذين ليس لهم دور في الصراع يعانون أشد المعاناة من عواقبه، ولكن ذلك ليس حتميا. ويمكن منع الانتهاكات الجسيمة الستة وأشكال العنف المترابطة التي تنطوي عليها عبر جميع مراحل النزاع، إذا ما تم، أولا، تحديد المخاطر وأوجه الضعف الموجودة من قبل لدى الأطفال ومعالجتها على النحو الواجب قبل اندلاع النزاع؛ ثانيا، تلتزم جميع الأطراف أثناء الصراع بأعلى معايير الحماية، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية والدعم للأطفال ومقدمي الرعاية لهم؛ ثالثا، يقدم الدعم والاستثمار في إعادة بناء حياتهم باستمرار بعد انتهاء النزاع.

وكما يتضح من الإحاطة الإعلامية اليوم، فإنني على ثقة من أن جميع أعضاء المجلس يشعرون بالحاجة الملحة إلى التصدي لمخاطر وآثار تلك السلسلة المستمرة من العنف قبل الصراع وأثناءه وبعده، وهذا هو باب الوقاية. ولا يمكننا ضمان اتخاذ تدابير وقائية فعالة واستباقية

إلا من خلال الاستثمار في نظم وطنية متكاملة لحماية الطفل. وهذا هو السبب في أن تعاوننا الوطيد وتنسيقنا الوثيق مع زميلتي، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، وجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك في السياقات الإنسانية، أمران أساسيان. ويبرهن ذلك على وجوب معالجة تعقيدات سلسلة العنف المتواصلة، مع النظر في جميع العوامل بتعاون وثيق. واسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض الأفكار والتدابير الوقائية الملموسة.

أولا، من الأهمية بمكان فهم وتحديد من هم الأطفال الضعفاء وأين يعيشون. وهذا يعني ضمان الكشف المبكر عن أضعف الأطفال ومقدمي الرعاية عن طريق إنشاء نظم مركزية لإدارة المعلومات داخل البلد لتتبع العدد الدقيق للأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، فضلا عن نظم الإنذار السريع والتوعية للأطفال في حالات الطوارئ. ومن الضروري أيضا توفير المعلومات، بلغة يمكن للأطفال فهمها، بشأن خدمات الدعم المتاحة مثل خطوط المساعدة، والممرات والأماكن الآمنة، وخدمات لم شمل الأسر.

ثانيا، من الأهمية بمكان ضمان سهولة الحصول على المعونة الإنسانية والدعم لجميع الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات ضعفا. وهناك حاجة إلى برامج إنسانية مستدامة متعددة القطاعات للحد من عوامل الخطر ودعم عوامل الحماية التي يمكن أن تجعل الأطفال والأسر ومجتمعاتهم أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية للنزاع. وهذا يعني دعم توسيع نطاق الخدمات المتكاملة، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والدعم العقلي والنفسي الاجتماعي والحماية الاجتماعية والإيواء الآمن وآليات حماية الطفل والعدالة.

ثالثا، يزيد التشريد القسري بسبب النزاع من خطر اختطاف الأطفال والاتجار بهم وفقدان الأطفال. ولمنع تلك الجرائم، فإن تعزيز التعاون عبر الحدود أمر بالغ الأهمية، مما يعني ضمان إدارة الحدود المراعية للأطفال، والتبادل السريع للمعلومات، والتسجيل السليم، وإحالة وتتبع الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. ويجب وضع نظم بيانات عابرة للحدود مطورة مسبقا بحيث يمكن إعادة تنشيطها في حالات الأزمات. وسيمكن هذا التعاون من زيادة مساءلة الجناة، بمن فيهم المتجرون، من خلال تحسين قدرات التحقيقات الجنائية والمساعدة القانونية المتبادلة.

رابعا، يجب أن تكون جميع الإجراءات الرامية إلى معالجة حماية الطفل مستنيرة ومسترشدة بتجارب الأطفال، لأنهم يعرفون بشكل أفضل متى خذلتهم النظم القائمة أكثر من غيرها. وقد اتخذ الأطفال المتأثرون بالنزاع بالفعل إجراءات من خلال توفير دعم الأقران، وتعزيز السلام وبناء السلام، ومنع التطرف. في اليمن، طلب الأطفال السلام من خلال حل سلمي. في سوريا وأوكرانيا، شاركت الفتيات قصصهن مع العالم لتعزيز السلام. وفي أفغانستان، عززوا السلام من خلال الفن والكتابة. وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يشارك القادة الشباب بنشاط في بناء السلام. وهذه مجرد أمثلة قليلة.

وفي إطار عمل ولايتي، أتواصل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال توفير الأدوات ودعم المبادرات التي تساعد على ضمان الإنذار بالمخاطر، فضلا عن التحديد المبكر لدوافع العنف. وخلال العامين الماضيين، شاركنا مع أكثر من ٨٠ دولة عضوا من خلال عملياتها لإجراء تقييم ذاتي للتقدم المحرز في تحقيق التزاماتها بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في جميع السياقات، بما في ذلك مناطق النزاع. وهذا مثال واضح على الركائز الثلاث المترابطة، التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، بوصفها جوهر عمل المنظمة.

وفي جميع زياراتي القطرية خلال العام الماضي إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حددت، مع الشركاء، مستويات متفاوتة من مواطن الضعف وسبل ضمان الكشف المبكر والعمل المبكر. ومن خلال مكتبي، قدمنا أيضا التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة والدول بشأن ضمان إشراك الأطفال ومشاركتهم، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات المتعلقة بالمبادرات التي يقودها الأطفال وربط الأطفال عبر البلدان والمناطق.

ويسرني أنا والممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر أيما سرور أننا يسرنا تبادل الخبرات اليوم مع السيدة ديفينا من الكاميرون. وتعزيز مشاركة الأطفال والفتيان والفتيات في صنع القرار ووضع سياسات طويلة الأجل لتلبية تطلعاتهم واحتياجاتهم أمران أساسيان لبناء سلام يمكن أن يستمر. وكان موجز الدعوة المشتركة التي قدمناها مؤخرا بشأن حماية حقوق الأطفال المتنقلين في أوقات الأزمات مع اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إسهاما معترفا به في التوجيه في ذلك الاتجاه.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامي بمواصلة العمل عن كثب مع الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر وجميع نظرائي في الأمم المتحدة لتقديم الدعم التقني المشترك والتوجيه، وتبادل الممارسات، والقيام ببعثات قطرية مشتركة وإجراء حوارات بشأن السياسات من أجل مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال وحماية جميع الأطفال في جميع مراحل الصراع، دون ترك أي طفل خلف الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة نجاة معلا مجيد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديفينا.

السيدة ديفينا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الله القدير على هذه اللحظة الرائعة ومالطة على عقد هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن وإتاحة الفرصة لي لتمثيل المجتمع المدني والأطفال في هذه الإحاطة. كما أشكر الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والنزاع المسلح وبالعنف ضد الأطفال، على التوالي.

اسمي ديفينا مالوم. عمري ١٨ عاما وأنا ممارسة لبناء السلام حائزة على جائزة من الكاميرون، وأركز على الوقاية وحقوق الطفل والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. بدأت رحلتي ناشطة شابة في سن ١٤ بإنشاء منظمة ضمت بعد ذلك ١٠٠ طفل أصبحوا من صناع التغيير. ومنذ ذلك الحين واصلت المنظمة حشد ما لا يقل عن ٥٠٠٠ طفل سنويا لتنفيذ أنشطة بناء السلام. وما زلنا نشهد اليوم حروبا ونزاعات مسلحة في جميع أنحاء العالم وربما تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي أفريقيا والشرق الأوسط يتسم السياق الاجتماعي السياسي بتصعيد العنف وانعدام الأمن اللذين تتحمل المسؤولية عنهما الجماعات المسلحة بما في ذلك بعض الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة جماعات إرهابية. وأجبر الكثير من الأطفال على الفرار. ويُستخدمون في أفريقيا مقاتلين ولاختبار الألغام وأعمال الطهي.

ما زال بلدي، الكاميرون محاصرا بنزاعات متعددة ويتأثر سلبا بزيادة العنف وانعدام الأمن. وفي جميع أنحاء العالم اليوم تترتب عن النزاعات عواقب وخيمة على حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال والفتيات والنساء. وكما ذكرت للتو، لقد أجبر في أفريقيا آلاف الأطفال والشباب على الخدمة في صفوف المقاتلين واختبار الألغام والطهي وعمل بعضهم سعاة وحتى دروعا بشرية. كما تستهدف الفتيات والنساء على وجه الخصوص لأغراض مروعة – ويستخدمن رقيقا جنسيا لقادة الجيش أو الجماعات المسلحة.

وبعد أن مررت بهذه التجربة المروعة قررت أن أتصدى للأمر بنفسي. لتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال أنشأت في عام ٢٠١٥ منظمة "أطفال من أجل السلام" وهي حركة يقودها الأطفال والفتيات وتعمل في جميع أنحاء الكاميرون والعديد من البلدان الأفريقية في سياقات ثقافية معقدة ومناطق متأثرة بالنزاعات من خلال العمل على إضفاء الطابع الديمقراطي على الحيز العام لأجل الحوكمة الشاملة وزيادة التعبير السياسي والاقتصادي للأطفال في المجالات العامة.

وتعمل منظمة أطفال من أجل السلام في مناطق مختلفة في الكاميرون وتزيد عضويتها الدائمة على أكثر من ١٠٠ عضو. وتعتمد استراتيجيتنا على الفن وبناء القدرات وتفعيل أندية السلام بين الجنسين وعرض الأفلام الوثائقية والتوجيه والدعوة وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية وحتى تصميم البرمجيات.

وتمكنا من خلال هذه المنظمة من تنفيذ العديد من المشاريع من بينها مشروع إسكات البنادق الذي أطلقناه في عام ٢٠١٩ بوصفه أحد مشاريعنا الرئيسية. وهو مشروع متكامل لإشراك المواطنين بقيادة الفتيات ويهدف إلى تحقيق هدف أفريقيا خالية من النزاعات، وبالتالي إشراك جميع أصحاب المصلحة وحشدهم للمساهمة في صون حقوق الطفل وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المثمرة فضلا عن بناء السلام. ويتخذ الأطفال من خلال المشروع إجراءات إيجابية لإيجاد حلول أفضل للمسائل المتعلقة ببناء السلام وحقوق الإنسان ومكافحة التطرف العنيف. كما يعمل الأطفال والزعماء الدينيون والتقليديون وحتى السلطات المحلية معا بشكل وثيق لأجل مكافحة الكراهية وخطاب العنف والانتشار غير المشروع للأسلحة.

لقد تم الاعتراف بعملي مع منظمة ”أطفال من أجل السلام“ لأنه يؤتي ثماره. فمن خلال حملات التوعية والمناصرة المجتمعية ساعد مشروع ”إسكات البنادق“ في الوصول إلى ما لا يقل عن ٥,٥ مليون شخص. كما يسَّر المشروع تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لـ ٥ ٠٠٠ طفل كانوا سابقا في صفوف الجماعات المسلحة. وأستطيع أن أرى بشكل ملموس أن وصم الأطفال المقاتلين السابقين والذين تم تسريحهم قد انخفض بنسبة ٤٥ في المائة في المناطق المستهدفة – أقصى شمال وشمال غرب البلد.

وأنشأنا أيضا أكثر من ٢٧٠ ناديا للسلام ونواصل تفعليها في المدارس والأحياء والمساجد والكنائس. وتسعى هذه الأندية التي تقودها الفتيات إلى تحسين فهم الأطفال للمواضيع المتصلة ببناء السلام وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين وبناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وفي سياق تلك المبادرة صاغ الأطفال ونفذوا ”إعلان الطفل ضد التطرف العنيف والتعصب“.

ولتعزيز الوقاية في إطار خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وللاستفادة الكاملة من الأدوات القائمة لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، سأركز على توصية محددة ذات صلة بجهود منظمتي: منظورات الأطفال بشأن السلام.

فلأجل تحسين إدماج منظورات الأطفال بشأن السلام ووضع مبادرات وحلول مستدامة، يتعين على الدول أن تشجع مشاركة الأطفال والشباب من مختلف الهويات في عملية الإبداع المشترك منذ البداية لفهم سياقهم وواقعهم بشكل أفضل لوضع برامج أكثر أهمية وفعالية وشمولا في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع والسياسات، ينبغي لأصحاب المصلحة تهيئة بيئة تمكينية تسمح للشباب بالمشاركة فيها لكي تتسنى للجميع الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة. على سبيل المثال، قبل تنفيذ المشاريع تقوم منظمتي برحلات ميدانية لإدارة الاستبيانات بغرض التأكد من صحة فهم الأطفال لمسألة معينة وتقديم اقتراح للتخفيف من المشكلة أو ربما لإنهائها. كما نتأكد من تمثيل المستفيدين في تصور المشروع وتنفيذه ومتابعته بغية امتلاكه فضلا عن كفالة تكرار واستمرارية النتائج التي تم الوصول إليها.

ويعني تيسير مشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار أيضا إزالة الحواجز التقنية والمالية التي تعوق مشاركة الشباب. استنادا إلى تجربتي الخاصة، كان من الصعب تحديد التمويل اللازم والحصول عليه لتكثيف عملي وإجراءاتي – إما لأن الحكومات لا تمول منظمات الأطفال أو الفتيات أو لأن إجراءات العديد من الممولين كثيرا ما تكون معقدة عموما. بصفتي أفريقية وفيما يتعلق بالعمل مع الحكومات أو المنظمات الدولية الرئيسية محليا أو دوليا، أشعر بأن معظمها يبدو أنه لا يأخذ الأطفال والفتيات الصغار على محمل الجد. فهي لا تسمح لهم أو تكفل لهم حيزا دائما لاتخاذ القرارات لأنها تفضل العمل مع المنظمات التي يقودها الكبار على الرغم من أنها تعمل على القضايا التي تهم الأطفال والفتيات. ولأجل إنهاء دائرة النزاع لا بد من الاستثمار في الأطفال وتيسير مشاركتهم. يجب على أصحاب المصلحة دعم تطوير المنصات التي تعطي الأولوية لوجهات نظر الأطفال، بما في ذلك تجاربهم وتسمح بالتعاون مع الأقران والشباب والقادة الشباب للعمل معا من أجل السلام وحقوق الإنسان والمبادرات التي تعطي الأولوية لإدماج الأطفال في عمليات السلام.

بالمثل فإن التعليم أساسي أيضا للمساعدة في إشراك الأطفال في علميات صنع القرار. ويعني ذلك الاستثمار في التعليم الذي يشمل

التفكير النقدي والوساطة والتواصل والعمل مع الآخرين. ويجب أن يستهدف التعليم والدعوة أيضا الأشخاص البالغين لتشجيعهم على فهم وجهات نظر الأطفال وآرائهم فيما يتعلق بالسلام والأمن على نحو أفضل. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتمكين الأطفال من ممارسة حقوقهم والمطالبة بها بالدعوة إلى مشاركتهم في الآليات والعمليات الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وتيسيرها.

وينبغي للدول أيضا أن تعزز المساءلة عن الأطفال بواسطة بناء أوجه التآزر بين اتفاقية حقوق الطفل والمعاهدات والآليات الأخرى من قبيل مجلس حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة والخطة المتعلقة بالشباب. إننا بحاجة إلى تحالفات للتأثير على الخطاب السياسي الدولي وخطط العمل بعقد وتعزيز مناقشات ومنظورات مبتكرة حول حقوق الطفل في بيئة عالمية متغيرة. أخيرا، ينبغي للدول أن تكفل مراعاة تنوع تجارب الأطفال في حالات النزاع عند وضع القوانين والسياسات العامة والممارسة، لأنها يمكن أن تتباين تبعا لعوامل مثل نوع الجنس والعرق والقدرات والميل الجنسي والعمر والخلفية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أشكال الاستبعاد والتهميش.

ختاما، لا شك أن بوسع الأطفال أن يضطلعوا بدور رئيسي في بناء السلام، وعلى وجه التحديد، في حماية حقوقهم الإنسانية سواء توفرت لديهم موارد كافية أم لم تتوفر. وأعتقد أن الأطفال أصحاب مصلحة رئيسيون وقادرون على قيادة التحول المجتمعي.

إن هذه الجملة هي التي تعبر عني حقا – إذا أردت أن ترى التغيير في مجتمعك أو حتى في العالم، فكن أنت ذلك التغيير – لأن التغيير لن يتحقق إلا بانعكاسه على الذات أو الفرد أولا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديفينا على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أولا أن أرحب ترحيبا حارا بالممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر والممثلة الخاصة معلا مجيد على إسهاماتهما وأن أشكرهما.

أثبت اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠١٨ للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي بلغ عدد مقدمي مشروعه ٩٨ دولة، الأهمية المحورية للأطفال في سياق جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتؤكد مالطة أن دورات العنف لا يمكن كسرها إلا من خلال تحديد ومعالجة المخاطر التي يواجهها الأطفال قبل اندلاع النزاع. وتشمل هذه المخاطر عوامل هيكلية تزيد من القابلية للتأثر، مثل الفقر والنزوح والافتقار إلى الحماية الاجتماعية. ويؤكد القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) أن الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم أثناء النزاعات المسلحة ينبغي أن يُعاملوا في المقام الأول كضحايا، ويشدد على إيلاء اهتمام خاص للأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية.

ويؤدي مجلس حقوق الإنسان أيضا دورا هاما من خلال إدراجه حماية الأطفال في قراراته وفي توصيات عملية الاستعراض الدوري الشامل. ومن الأهمية بمكان تنفيذ استجابة مستدامة وفعالة ومنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأطفال واختطافهم عبر الحدود ولحماية الأطفال غير المصحوبين أو المفصولين عن أسرهم أو مقدمي الرعاية لهم. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد من الآليات القائمة لتعزيز الرصد والإبلاغ عبر الحدود وإعادة الأطفال الذين أُسِروا أو أُطلق سراحهم في بلدان غير بلدانهم الأصلية إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. وهناك أيضا دور رئيسي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

ونرحب بالتأكيد بتلقي تقارير بصورة أكثر انتظاما من الأمين العام عن مؤشرات الإنذار المبكر بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة وآثار هذه الانتهاكات على السلام والاستقرار الإقليميين. كما يجب الاسترشاد بالنُهج التي تركز على الناجين في الوقاية والإنذار المبكر لأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات غالبا ما يسبقه التمييز والاضطهاد وخطاب الكراهية والتحريض على العنف على أساس النوع الجنساني أو الهوية الجماعية. وعلى الرغم من أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات، فإننا نرى أيضا أن العنف الجنسي يُستخدم لاستهداف الفتيان من أجل تعذيبهم وقهرهم وإذلالهم، لا سيما في حالات الاحتجاز. ومن المهم ملاحظة أن الصبية يمثلون أكثر من ٩٥ في المائة من المحتجزين

المرتبطين بالنزاعات. وينبغي أيضا أن تعالج التدريبات وإجراءات التشغيل الموحدة العسكرية الاحتياجات الجنسانية للفتيات والفتيان.

ويتمثل أحد المبادئ الهامة في إشراك الأطفال في تحديد المخاطر ومواطن الضعف الموجودة مسبقا والتي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة. فوجهات نظرهم ذات أهمية بالغة لتحسين فهم السياق الذي تقع فيه الانتهاكات وتأثير النزاع وعمليات السلام عليهم. وتشدد مالطة كذلك على أهمية توفير فرص متكافئة لتعلم القراءة والكتابة والحصول على تعليم جيد، مما يمكن أن يساعد على منع نشوب النزاعات وتوفير مسارات بديلة للأطفال. فالتعليم حق مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن الأطر السياسية مثل "إعلان المدارس الآمنة" و "مبادئ باريس". وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع جميع الدول على تأييد وتنفيذ تلك الصكوك الهامة، فضلا عن "مبادئ فانكوفر".

في الختام، ترحب مالطة باتباع نهج منسق بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال لتعزيز الوقاية والتصدي للانتهاكات ومعالجة عوامل الخطر في التعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ونرحب أيضا بزيادة التنسيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر والسيدة معلا مجيد والسيدة ديفينا على إحاطاتهن.

يجب أن تظل حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح أولوية للمجلس. وتلتزم فرنسا بجدول الأعمال هذا منذ بداياته ولعل الرئاسة المالطية لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح تدرك أن بإمكانها الاعتماد علينا.

أولا وقبل كل شيء، يعني منع الانتهاكات احترام التزاماتنا. وتشدد فرنسا على أهمية الإطار المعياري القائم. وينبغي تنفيذ قرارات المجلس. وينبغي أن تدين القائمة السوداء الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/493) جميع من يرتكبون تجاوزات ضد الأطفال. وتشيد فرنسا بتدشين فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات. ونرحب بدور المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد. ويجب أن نكفل أن تتضمن ولايات الأمم المتحدة أحكاما قوية مع قدرات وموارد كافية لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويجب تدريب موظفيها على المسائل المتصلة بحماية الطفل. ونشيد بعمل الممثلة الخاصة وبرئاسة مالطة في تنظيم مدرسة صيفية بشأن هذا الموضوع.

وأدت خطط العمل الوطنية بالفعل إلى تخليص أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ طفل من قبضة الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع، حيث يقوم المجلس بعمل فعال على تلك الجبهة. ومع ذلك، على الرغم من هذه النتائج الملموسة، لا يزال الأطفال يعانون من آثار النزاعات. ومن مسؤوليتنا أن نواصل التزامنا الجماعي بحماية الأطفال ضحايا النزاعات وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم. وتلك الحماية ضرورية لتحقيق السلام على المدى الطويل. ويؤدي تجنيد الأطفال إلى إبعادهم عن التعليم وآفاق إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، مما يجعلهم عرضة للتجنيد مرة أخرى على يد الجماعات المسلحة. وندعو إلى التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والتأييد العالمي لمبادئ باريس. وستضطلع فرنسا بدورها الكامل في ذلك الجهد. فلنحمي الأطفال ونحررهم من الحرب.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم جلسة اليوم وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فرجينيا غامبا دي بوتغيتر والممثلة الخاصة للأمين العام نجاة معلا مجيد على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة ديفينا.

في النزاعات المسلحة، يكون الأطفال أكثر الفئات براءة وأكثر الضحايا ضعفاً. ويوثق تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٢ (S/2022/493)

وحده ما يقرب من ٠٠٠ ٢٤ انتهاك جسيم تم التحقق منه ضد الأطفال. وليس هناك شك أن عددا أكبر من الأطفال في العالم الحقيقي يدفعون ثمنا باهظا للنزاعات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات وأن يعزز دفاعاته لحمايتهم من الأذى حتى يتسنى لكل طفل، على الأقل، أن ينمو بصحة جيدة في بيئة يسودها السلام والهدوء. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، يجب أن يكون منع نشوب النزاعات وحلها الوسيلتين الأساسيتين والنهائيتين للحماية. والوقاية هي أفضل حماية والنهج الأكثر حسما للوقاية هو القضاء على النزاعات المسلحة. وقد ذكرت السيدة معلا مجيد في إحاطتها أن النزاع يتسبب في أكبر ضرر للأطفال. ووفقا لتقرير وكالة ذات صلة صدر في نهاية عام ٢٠٢٢، كان قرابة ٤٤٩ مليون طفل في جميع أنحاء العالم، أو واحد من كل ستة، يعيشون في منطقة نزاع في عام ٢٠٢١. وفي مناطق النزاع، يستيقظ ملايين الأطفال يوميا على دوي البنادق والمدفعية. ويلاحقهم العنف والتشريد والفقر والجوع ويعانون منه. وطالما استمرت ألسنة اللهب مشتعلة، سيظل الأطفال إلى الأبد في خطر ورعب وعرضة للخطر. وهم بحاجة إلى ما هو أكثر من الاستجابة للأزمات والإغاثة الإنسانية. ما يحتاجون إليه حقا هو سلام مستدام فعلاً. ولتحقيق ذلك، لا بد من مواصلة السعي إلى إيجاد حلول سياسية، وهو السبيل الأكثر حسما لحل النزاعات، واستثمار المزيد من الجهود في التفاوض والمساعي الحميدة والوساطة، بدلا من اللجوء التلقائي إلى الجزاءات وغيرها من تدابير الإنفاذ، التي تصب الزيت على النار ولا تخدم سوى المصلحة الذاتية لبعض الأطراف من خلال إطالة أمد النزاعات وتوسيع نطاقها.

ولتحقيق هذا السلام، لا بد من التصرف بحسن نية وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه التي تنص على احترام سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، ومعارضة المناورات الرامية إلى تغيير الحكومات، ومعارضة ممارسة خلق الفوضى وتصدير الاضطرابات باسم مكافحة الإرهاب أو الديمقراطية. ولتحقيق هذا السلام، لا بد من التمسك بتعددية الأطراف الحقيقية، وتعزيز الحوار والتعاون، والعمل معا لبناء هيكل للأمن المشترك، ورفض ومعارضة النزعة الانفرادية وعقلية الحرب الباردة وسياسات التكتل والمواجهات بين ”نحن وهم“ رفضا قاطعا. إن الخيارات التي نتخذها تتعلق بالحرب والسلام، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب على رفاه الجيل القادم. وبينما يتطلع ألينا أطفال العالم، يُكتب التاريخ.

ثانيا، يجب أن يسترشد منع نشوب النزاعات بروح سيادة القانون في جميع الأوقات – كل من اتفاقية حقوق الطفل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأطفال والنزاع المسلح، التي يوجد منها أكثر من ١٠ قرارات تحدد بوضوح المسؤوليات والالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في حالات النزاع. ولكي نمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بصورة فعالة، يجب أن نعزز روح سيادة القانون، وأن نتصرف على أساس القانون، وأن نطبق متطلبات القانون الدولي بشأن حماية الأطفال في النزاع المسلح. ولذلك، ندعو البلد الوحيد في العالم الذي لم يصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل إلى التصديق عليها دون تأخير، مما يسمح لتلك الاتفاقية الحيوية بتحقيق التغطية العالمية حقا. والانتهاكات الجسيمة الستة، بما في ذلك قتل الأطفال والعنف الجنسي ضد الأطفال والهجمات على المدارس، محظورة صراحة بموجب قرارات المجلس، ولكن على الرغم من حظرها في القانون الدولي، فقد تم تجاوز تلك الخطوط الحمراء مرارا وتكرارا. وإذا لم يتم التصدي للانتهاكات التي وقعت بالفعل ومعاقبة مرتكبيها بشكل فعال، فكيف يمكننا ردع الانتهاكات الجديدة ومنع حدوثها؟

وفيما يتعلق بهايتي، أخبرنا زملاؤنا في اليونيسف بأن أعمال العنف التي ترتكبها العصابات ضد المدارس في البلد، بما في ذلك إطلاق النار والسلب والنهب والاختطاف، قد ازدادت بمقدار تسعة أضعاف خلال العام الماضي. وفي مواجهة هذه الأعمال الشنيعة والشائنة، فإن مكافحة عنف العصابات وفقا للقانون مسألة ملحة جدا. وفي أفغانستان، نجد أن ما يثير القلق هو قتل القوات الأجنبية للمدنيين

بشكل عشوائي وارتكابها انتهاكات ضد الأطفال على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، مما تسبب في سلسلة من المآسي المروعة. وقد روى بعض الأشخاص قصصا من تجاربهم الشخصية، ولكن حتى الآن لم يتم إجراء تحقيق كامل في تلك الحوادث، ولم يتم تحديد أي مساءلة ولم يتم تقديم أي تعويض ضروري بموجب القانون. ونشعر بقلق مماثل إذ نلاحظ أن تقرير الأمين العام (S/2022/46) يذكر مرة أخرى أن قتل الأطفال وتشويههم في العراق مستمر، وأن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع هي السبب الرئيسي لوقوع إصابات بين الأطفال. وما من شك في أن البلدان التي بدأت تلك الحرب تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية لا مناص منها في هذا الصدد.

ثالثا، يجب أن يكون دعم نماء الأطفال الهدف الشامل لجهودنا. فمن المسلم به أن منع الانتهاكات ضد الأطفال مهمة شاقة، لكنه مجرد هدف جاء كرد فعل. والهدف الاستباقي هو التنمية الشاملة للأطفال. غالبا ما تشكل طفولة الناس مصائرهم طوال حياتهم، وقد يؤدي تغيير طفولة جيل ما أيضا إلى تغيير مستقبل الأمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تنسق الموارد الإنسانية والإنمائية بطريقة تعطي الأولوية في عملها للقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والتعليم الشامل، والصحة البدنية والعقلية من أجل حماية الأطفال. ومع ذلك، فإن الحقيقة القاسية التي تواجهنا هي أن الجزاءات الانفرادية قوضت الأسس الاقتصادية والقدرة الإنمائية للبلدان المتضررة، وحرمت العديد من الأطفال من الحق في البقاء والتنمية، وهما أهم الحقوق الأساسية. وفي أكبر مستشفى للأطفال في كابول، حيث يعاني العديد من الأطفال من الأمراض وسوء التغذية الحاد، نسمع النداء الحزين والساخط لمدير المستشفى، الدكتور محمد حسيب وردك، من أجل إلغاء تجميد الأصول الأفغانية في الخارج، الذي قال إنه "يحدونا الأمل في ذلك".

في أعقاب الزلزال القوي الذي ضرب تركيا وسورية مؤخرا، رأينا أن الجزاءات الانفرادية غير القانونية أدت إلى نقص حاد في المعدات الثقيلة وأدوات البحث والإنقاذ في سورية، مما ترك السكان المحليين بلا خيار سوى الحفر بأيديهم الفارغة. كم عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم تحت الأنقاض نتيجة لعمليات الإنقاذ غير الملائمة أو الافتقار للقدرة على الإنقاذ؟ مرة أخرى، نحث البلدان المعنية على أن ترفع فورا ما تفرضه من جزاءات انفرادية غير مشروعة دون شروط، وألا تصبح عوامل تمكين للكوارث الطبيعية أو تحرم الأطفال السوريين من أملهم في البقاء، وأن تكف عن النفاق السياسي من أجل المزايدة.

إن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح هيئة مهمة تابعة للمجلس لحماية الأطفال في مناطق النزاع. وأهنئ مالطة على انتخابها رئيسة للفريق العامل وأتطلع إلى مزيد من تحسينها لمنهجيته، بما في ذلك تخطيطه، بينما ترصد جميع حالات النزاع المدرجة في جدول أعمال المجلس وتمضي قدما بمداولاته ومشاوراته بغية التوصل إلى استنتاجات قطرية خاصة بطريقة متوازنة.

ونؤيد الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر دي بوتغيتر لحماية الأطفال في حالات النزاع ونشيد إشادة كبيرة بزيارتها إلى فلسطين وإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونتطلع إلى إحاطتها للفريق العامل بشأن زيارتها وتقديم المشورة والتوصيات بشأن تعزيز حماية الطفل. إن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب هو ما شرعت الأمم المتحدة في تحقيقه وقت تأسيسها، وحماية الجيل القادم هي المسؤولية الأخلاقية الدائمة للبشرية. وينبغي أن نضطلع بمسؤوليات المجلس. ولا يتعلق الأمر فقط بعقد الاجتماعات. إذ يجب أن نتخذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع. فلننقل لكل طفل موجود في حالة نزاع، "بإجراءاتنا، لا نخذلكم". المستقبل هو شيء يمكننا جميعا أن نتطلع إليه، وينبغي أن يكون كذلك.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ونحيط علما بالمعلومات التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر دي بوتغيتر؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نجاة معلا مجيد؛ والمتكلمة الشابة والشجاعة، ممثلة المجتمع المدني، السيدة ديفينا.

ومع مرور ما يقرب من خمس سنوات على اتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي أكد من جديد أهمية الدبلوماسية الوقائية في بناء السلام واستدامته، يجب أن نسأل أنفسنا عدة أسئلة رئيسية. ما هو وضع النزاعات مقارنة بعام ٢٠١٨؟ والأهم من ذلك، ما هو الاتجاه في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال؟ إن الإجابات على هذه الأسئلة محبطة.

تظهر مذكرة "الأفق العالمي" حول الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وكذلك التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)، أن الأطفال لا يزالون يتعرضون للقتل والتشويه والتعذيب والتشريد والتجنيد القسري والاختطاف والاستهداف بالعنف الجنسي. وفي سياق نظرنا في موضوع اليوم، يود وفد بلدي أن يثير ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نحدد الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك عدم المساواة، والظلم الاجتماعي، والظلم بين الجنسين وبين الأجيال، والافتقار إلى الفرص، والمؤسسات الضعيفة، وهي التي إلى جانب عوامل أخرى تمهد الطريق للمواجهات وتترك المدنيين، بمن فيهم الأطفال والشباب، في حالات ضعف. ومن الحقائق التي يمكن إثباتها أن المجتمعات التي تحقق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم تكون أقل عرضة للسقوط في فخ هذه النزاعات.

ثانيا، ينبغي أن نناقش تنفيذ نظم الإنذار المبكر وتبادل الممارسات الجيدة بشأن التثقيف في مجال السلام على الصعد الوطنية والثنائية والإقليمية والعالمية. وتؤيد إكوادور دعوة الأمين العام الدول إلى استخدام الآليات القائمة لحماية الحق في التعليم للفتيات والفتيان والمراهقين. يجب أن نعزز أوجه التآزر والعمل التكميلي بين مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثل الخاص للأمين العام وجميع الشركاء الآخرين داخل منظومة الأمم المتحدة لتيسير الدبلوماسية الوقائية، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبالمثل، ينبغي أن نشجع الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية السياسية والعملية مثل إعلان المدارس الآمنة، لتمكينها من فهم ومعالجة المشاكل التي تحد من إمكانية الحصول على التعليم في أوقات النزاع.

ثالثا، يعتقد وفد بلدي أنه يجب علينا أن نعمل على إيجاد حلول طويلة الأجل لهذه المسألة، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة القصر في عمليات المناقشة والتحولات السياسية ومفاوضات السلام، دون تمييز وبنهج يراعي الاعتبارات الجنسانية وتعدد الثقافات. فعلى سبيل المثال، من المهم أن نستمع إلى احتياجات ومقترحات الفتيات والشابات الأفغانيات، اللائي مُنعن من الحصول على التعليم الثانوي والجامعي ومن المشاركة في الساحة العامة.

وينبغي أن نعالج الحالة الصعبة للجنود الأطفال، بما في ذلك ضمان صحتهم البدنية والعقلية، فضلا عن إعادة إدماجهم في المجتمع كضحايا وليس كمقاتلين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نضطلع بأنشطة إزالة الألغام لتيسير العودة الآمنة والطوعية للقصر المشردين وأسرهم إلى أراضيهم الأصلية.

أخيرا، وبوصف إكوادور نائبة رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة وموقعة على مبادئ فانكوفر، أود أن أعرب عن التزامها بتنفيذ حلول طويلة الأجل موجهة نحو منع نشوب النزاعات وحماية الأطفال والشباب. ولقد أيدنا رسميا في هذا الصدد مبادئ والتزامات باريس المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، لأننا نؤمن بقوة التضامن العالمي في ضمان التحول إلى مجتمعات مستقرة وسلمية.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب سويسرا بعقد مناقشة اليوم. ونشكر الممثلتين الخاصتين للأمين العام، السيدة غامبا دي بوتغيتر والسيدة معلا مجيد، على إحاطتيهما، وقبل كل شيء على العمل القيم الذي تقومان به من أجل الأطفال. إن مداخلة السيدة ديفينا المرحب بها تؤكد أهمية إدراج أصوات الشباب في هذا العمل.

إن لكل طفل الحق في الطفولة. ولكل طفل الحق في أن ينمو في بيئة آمنة، وأن يطور إمكاناته، وأن يُسمع صوته ويؤخذ على محمل الجد. وهذا هو ما كرسته الجمعية العامة قبل أكثر من ٣٠ عاما في اتفاقية حقوق الطفل، التي يكاد يكون نطاقها عالميا. ومع ذلك، ما زلنا نقرأ شهادات مثل هذه الشهادة، في منشور صدر مؤخرا عن مكتب السيدة غامبا دي بوتغيتر.

”[كانوا] يستخدمون مدرسة [...] لدفن الجثث [...]، يتعرض الأطفال للاغتصاب، وتُستخدم العديد من المدارس والمراكز الصحية في المحافظات كقواعد للجماعات المسلحة“.

يجب ألا يشهد أي طفل مثل هذا العنف. وفي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم في هذه القاعة لا تزال هناك انتهاكات جسيمة تُرتكب بحق الفتيات والفتيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وتقع على عاتقنا مسؤولية القيام بعمل أفضل من ذلك. لدى الدول إطار متين تعتمد عليه في هذا الصدد، والذي يشمل قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والقانون الدولي الإنساني. وفي ظل هذه الخلفية تود سويسرا تسليط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، لقد وضع المجلس عددا من الأدوات لمنع الانتهاكات الجسيمة. ولكي تحافظ تلك الأدوات على تأثيرها الرادع – بما في ذلك مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2022/493)، يجب أن نحافظ على استقلالها وحيادها ومصداقيتها. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على مواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة لوضع خطط عمل لإنهاء ومنع الانتهاكات ضد الأطفال. وإلى جانب ذلك، يطلب القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) من الأمين العام أن يسترعي انتباهنا إلى الحالات المثيرة للقلق التي لم تُدرج بعد في جدول أعمال المجلس. ومن شأن إدراج هذه الحالات في الوقت المناسب في التقرير السنوي أن يزيد من تعزيز المنع، لأنه يذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وتعزيز المنع يعني أيضا العمل بلا كلل لمكافحة الإفلات من العقاب.

ثانيا، إن ضمان الحق في التعليم هو جانب أساسي من جوانب المنع، وتتعرض جهودنا في هذا الصدد لضغوط شديدة، كما يتضح من حالة النساء والفتيات في أفغانستان، من بين بلدان أخرى. إن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم أكثر عرضة للانتهاكات الجسيمة، ومع ذلك يستمر تزايد الهجمات على المدارس في العديد من مناطق النزاع. إن ما يقدر بنحو ٢٢٢ مليون طفل متضرر من الأزمات يحتاجون إلى الدعم التعليمي. ولهذا السبب ستقوم سويسرا وصندوق ”التعليم لا يمكن أن ينتظر“ التابع للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع ألمانيا وجنوب السودان وكولومبيا والنرويج والنيجر، بعقد مؤتمر رفيع المستوى في جنيف هذا الأسبوع مخصص لتعزيز وتمويل التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة.

ثالثا، إن إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات أو القوات المسلحة هي أمر حاسم لصون السلام، ومنع إعادة تجنيدهم، وضمان مستقبلهم. إن الكثير من هؤلاء الأطفال من الفتيات. ولذلك يجب أن تكون برامج إعادة الإدماج مراعية لنوع الجنس والعمر ونقاط الضعف المحددة. ويجب أن يشارك الأطفال بشكل أكبر في تصميمها. ونحن نرحب بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني على أرض الواقع. إن تطوير القدرة على حماية الأطفال التي يمكن نشرها بسرعة من شأنه أن يزيد من دعم تلك الجهود.

وكثيرا ما يقصر مجلس الأمن عن مستوى التوقعات عندما يتعلق الأمر بالوفاء بمسؤولياته المتعلقة بالمنع. إن تعزيز جانب المنع من جدول الأعمال المتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة سيمكننا من إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد، فضلا عن حماية حقوق الأطفال، كما تدعو اتفاقية حقوق الطفل. وهذه هي الطريقة التي نستطيع بها تمكين الفتيات والفتيان من تشكيل مستقبلهم وأن يصبحوا أطرافا فاعلة من أجل السلام.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر مالطة على عقد هذه الجلسة اليوم، وأهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونتطلع إلى العمل معا بشكل وثيق. كما أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إسهاماتهم القوية.

يجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي بلدان مثل أوكرانيا وأفغانستان وجمهورية

الكونغو الديمقراطية، يعاني الأطفال من أهوال الحرب والنزاع. وعندما تحدث انتهاكات، يجب أن نتصرف بقوة لكفالة حصول الأطفال على الدعم المطلوب. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن نكفل قدرة آليات الأمم المتحدة القائمة على العمل بفعالية. ويشكل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ركائز أساسية لهيكل مجلس الأمن للتصدي لهذه الانتهاكات. ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل معها بشكل بناء وتعاوني لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء الارتفاع الكبير في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد الأطفال، حيث سجلت زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٢ عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493). وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أطلقت المملكة المتحدة منهاج العمل لتعزيز حقوق ورفاه الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقد التزمت المملكة المتحدة، إلى جانب الشركاء الرئيسيين والممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر، باتخاذ إجراءات في إطار منهاج العمل. ويشمل ذلك نشر خبرات المملكة المتحدة لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء استعراض وطني للقوانين والسياسات والممارسات. ونعتقد أن هذه الإجراءات ستساعد على تغيير حياة عشرات الآلاف من الأطفال.

ثالثا وأخيرا، تستكشف المملكة المتحدة جميع الوسائل، بما في ذلك الجزاءات، لردع مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع. لقد أعلنا بالفعل عن حزمة جزاءات تشمل ستة أهداف في مالي وميانمار وجنوب السودان. وقد أُدرجت هذه البلدان في قائمة الجزاءات لتورطها في العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة إلى جميع الأطراف مفادها أن الانتهاكات ضد الأطفال لا يمكن التسامح معها. والمملكة المتحدة ملتزمة بأداء دورها في تلك القضية.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر والممثلة الخاصة للأمين العام معلا مجيد، وكذلك مقدمة الإحاطة باسم منظمات المجتمع المدني، على معلوماتهم الثاقبة.

لقد أحرز تقدم كبير خلال السنوات ال ٢٥ الماضية، منذ أن أنشأت الجمعية العامة ولاية لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة (انظر القرار ٥١/٧٧). ويبين ذلك مرة أخرى أن التدابير التي نتخذها جماعيا مهمة وأنها تساعد على إحداث تغيير في العالم الحقيقي.

والأرقام موجودة. فقد تم إطلاق سراح أكثر من ١٧٠٬٠٠٠ طفل من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. وتم التوقيع على ٣٧ خطة عمل، ٢٠ منها قيد التنفيذ. وصدقت ١٧١ دولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ويجب أن يصبح ذلك البروتوكول عالميا.

مع ذلك، وكما سمعنا، ليس هناك الكثير من الأسباب للابتهاج، لأن الواقع الذي يواجهه ملايين الأطفال لا يزال قاتما. ولا تزال الحقوق الأساسية للأطفال تنتهك على نطاق واسع ومنهجي، لا سيما في حالات النزاع.

وفي كل حالة من حالات المشقة، دائما ما يعاني أفراد أضعف الفئات أكثر من غيرهم وهم أول من يُحرمون من حقوقهم الأساسية. والنزاعات المسلحة لا تؤدي إلا إلى تفاقم هذه الانتهاكات، لا سيما بالنسبة للأطفال. وغالبا ما يحرمون من طفولتهم، ويحرمون من التعليم المدرسي، وترهبهم الأسلحة والقتال الدائر من حولهم. وسيحمل الكثير منهم تلك الندوب طوال حياتهم.

لقد روعتنا زيادة العنف الشديد ضد الأطفال في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بوركينا فاسو ومالي والسودان واليمن وسورية وميانمار وأفغانستان وأماكن أخرى كثيرة. ولا تزال التقارير الواردة من أوكرانيا تبعث على القلق الشديد، مع حدوث انتهاكات جسيمة للمبادئ الأساسية لحماية الأطفال في زمن الحرب. وقتل

ما مجموعه ٤٣٨ طفلا وجرح مئات آخرون، وأجبر ملايين الأطفال على ترك منازلهم، بمن فيهم آلاف الأطفال الأوكرانيين الذين ورد أنهم رُحلوا قسرا وعرضوا للتبني. وقد أثير هذا الشاغل الرئيسي، وأثاره أيضا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غراندي، قبل بضعة أسابيع فقط.

ويجب أن نفعل المزيد لحماية الأطفال وكفالة حقوقهم في جميع الظروف. وأود أن أسلط الضوء على بعض المجالات الرئيسية لاتخاذ مزيد من الإجراءات في ذلك الصدد.

أولا، نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في المنع بتكثيف جهودنا الجماعية لوضع وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا بين أطراف النزاع والأمم المتحدة. ويستفيد المنع أيضا من الاعتماد على الآلية والأدوات القائمة لتعزيز المساءلة. وتعمل المساءلة الفعالة كرادع قوي ضد ارتكاب المزيد من الانتهاكات للحقوق الأساسية. وبتلك الروح، تؤيد ألبانيا إدراج الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة كمعيار قائم بذاته للإدراج في قائمة الجزاءات المحددة الأهداف.

ثانيا، نحن بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من آلية الرصد والإبلاغ، والتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، والأدوات المتاحة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ولكن، لضمان المصداقية والفعالية في الجهود المشتركة، يجب أن ندرج تدابير لمكافحة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أذون الولايات وتجديد عمليات السلام.

ثالثا، يجب أن نتصدى للعقبات التي تحول دون إعادة إدماج وتأهيل الأطفال، الذين يشكلون اليوم نصف اللاجئين في جميع أنحاء العالم. يحتاج الأطفال في كل مكان إلى منزل آمن وبيئة آمنة ليصبحوا بالغين أصحاء.

وأخيرا، فإن التوقيع على المعاهدات الدولية والقوانين المعيارية ذات الصلة والتصديق عليها وإقرارها أمر حاسم لتحسين حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ولكن لكي تتحول الالتزامات إلى أفعال، يتعين علينا أن نكفل التنفيذ الكامل وإصدار التقارير الدورية الدقيقة لكي نعمل كأوصياء على الحقوق الأساسية للأطفال.

وبهذه الروح أعاد بلدي، ألبانيا، الأطفال من أصل ألباني إلى الوطن من مخيمات اللاجئين الجهنمية في سورية والعراق لمنحهم فرصة ثانية في الحياة. ووفقا للتعهدات التي قطعت في الجزء الرفيع المستوى المتعلق بانعدام الجنسية، ينص القانون الألباني الجديد بشأن الجنسية على ضمانات من دون قيود لمنح الجنسية الألبانية لجميع الأطفال المولودين في ألبانيا. وبنفس الروح، تنص المبادئ التوجيهية لوزارة التعليم على تسجيل ودعم الأطفال في حالات الهجرة، والأطفال اللاجئين، والأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم، والأطفال العائدين من الهجرة، والأطفال من مناطق النزاع، والأطفال ضحايا الاتجار في مؤسسات التعليم قبل الجامعي العامة.

وفي الختام، دعونا نذكر أنفسنا بأن الظروف التي يولد فيها الأطفال ويربون ويتعلمون هي التي تحدد سلوكهم في وقت لاحق في المجتمع. من واجبنا ومسؤوليتنا الفردية والجماعية التأكد من كفالة حقوقهم وحمايتها من الأذى وتزويدهم بكل ما هو ممكن ليصبحوا بالغين أصحاء ومواطنين مسؤولين.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلتين الخاصتين للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر والسيدة نجاة معلا مجيد. لقد استمعت باهتمام إلى السيدة ديفينا، ونشكرها على إسهامها والتزامها.

تودي الحروب بحياة عدد متزايد من الضحايا بين الأطفال. وتقع آلاف الفتيات ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف والاستغلال الجنسيين. وقد تم توثيق الاتجار بالأطفال عبر الحدود من مناطق النزاع وإليها مرارا وتكرارا. وتوجه شبكات إجرامية دولية معقدة، تشعل النزاعات من أجل نهب الموارد الطبيعية بشكل أفضل مقابل الأسلحة وأدوات الحرب.

وقد أدى هذا الاتجار إلى زيادة عدد الضحايا من الأطفال وزيادة مشاركتهم في النزاعات. ومدى الضرر النفسي الاجتماعي، والإخلال بعمليات التنشئة الاجتماعية، وفقدان القيم التقليدية التي تؤثر على الأطفال هي أحكام بالسجن المؤبد بالنسبة لمعظمهم.

وقدر تقرير الأمم المتحدة التاريخي الذي أعدته غراسا ماشيل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (انظر A/51/306) أن النزاعات تتسبب في تشريد ما يقرب من ٢٥ مليون طفل كل عقد.

ويؤدي النزاع إلى تفاقم الحالات التي يتعرض فيها الأطفال للإيذاء ويزيد من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكثيرا ما تستمر هذه الاعتداءات في فترة ما بعد النزاع في شكل عمل منزلي يتحول إلى استرقاق أو زيادة الاتجار بالأطفال أو زيادة العنف الجنسي أو الاستغلال الجنسي في مخيمات اللاجئين.

وإلى جانب المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما لاستخدامهم في النزاعات المسلحة، فإن الحالات التي تؤدي إلى تجنيد الأطفال وتجاربهم في قوة أو جماعة مسلحة جزء من سلسلة متصلة تؤثر على رفاههم ونمائهم. وفي ذلك الصدد، يجب أن نعيد النظر في تلك الظاهرة من المنظور الإنمائي الأوسع نطاقا الذي يغطي الفترة السابقة للنزاع وخلاله وفي مرحلة ما بعد النزاع. ويجب أن يكون فهمنا للأطفال الجنود واسعا قدر الإمكان بغية توفير أفضل حماية لمن جُندوا واستُخدموا منهم في النزاع أثناء مشاركتهم في برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. ويجب أن يشمل هذا الفهم جميع الأطفال المرتبطين بقوة أو جماعة مسلحة، سواء من المجندين حاليا أو ممن سبق تجنيدهم أو استخدامهم من قبل قوة مسلحة أو جماعة مسلحة بأي صفة كانت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الفتيان أو الفتيات الذين يُستخدمون كمقاتلين أو طهاة أو حمالين أو سعاة أو جواسيس أو لأغراض جنسية.

ويجب أن نواصل إظهار الجَلَدّ في استجابتنا لآثار واستمرار ظاهرة استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة. وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بمسألة استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة التي اتخذها المجلس منذ عام ١٩٩٩ والتقارير السنوية للأمين العام، التي تتضمن قائمة بالكيانات التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في النزاعات المسلحة، يجب أن نوجه جهود المجتمع الدولي نحو اتباع نهج أكثر قوة وردعا لحماية الأطفال على نحو أكثر فعالية. ويجب محاكمة الجناة والزعماء والقادة وغيرهم من البالغين الضالعين في استغلال الأطفال في النزاع ومحاسبتهم. ويبعث قرار المحكمة الجنائية الدولية في قضية توماس لوبانغا دييلو برسالة مشجعة في ذلك الصدد.

وعلى الصعيد القانوني، توفر اتفاقية حقوق الطفل الإطار القانوني الأكثر شمولا لمسؤوليات الدول الأطراف عن جميع الأطفال الذين يعيشون داخل حدودها في أوقات السلم والنزاع على حد سواء. ويكتسي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته أهمية خاصة بقدر ما يعززان حماية الأطفال من المشاركة في النزاعات المسلحة. ومن الضروري تصديق الجميع على هذين الصكين القانونيين.

يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية لتجنيد الأطفال، بما في ذلك عوامل الخطر والضعف التي تؤدي إلى تجنيدهم، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية. ومن الواضح أن غالبية الأطفال الجنود في جميع النزاعات تقريبا يخرجون من أفقر قطاعات المجتمع وأقلها تعليما وأكثرها تهميشا. والأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع، الذين انفصلوا عن أسرهم أو الذين تفككت حياتهم الأسرية، ولا سيما بين اللاجئين والمشردين، معرضون للخطر بشكل خاص. فالفقر يعرض حياة الأطفال للخطر. ويؤدي إلى زيادة هشاشتهم أمام مخاطر أخرى من خلال زيادة تعرضهم لممارسات لعنف والاستغلال، بما في ذلك عمل الأطفال في ظروف عمل خطرة والاتجار بهم. ويجند المعتدون الضالعون في بيع الأطفال كرقيق أو للاستغلال الجنسي ضحاياهم من أفقر الأحياء والمناطق الريفية الأكثر حرمانا، حيث يجعل الفقر المدقع الأطفال أكثر ضعفا.

ولدى تنفيذ برامج محددة للتسريح وإعادة الإدماج، يجب أن نكفل أن تكون مصممة خصيصا للأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة والأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف الجنسي، مع التركيز على إعادة إدماجهم مجتمعيا على نحو شامل قدر الإمكان لمنع جميع أشكال إعادة التجنيد. وفي ذلك الصدد، فإن مشاركة الأطفال والمجتمعات المحلية المعنية في تحديد كيفية إدارة برامج إعادة الإدماج أمر بالغ الأهمية لكفالة تحقيقها أقصى قدر من الفعالية. وعندما تكون المؤسسات في أضعف حالاتها وفعالية الشبكات الاجتماعية عند أدنى مستوياتها والبنية التحتية مدمرة على نطاق واسع وتتبدل الأدوار الاجتماعية، لا بد من وضع برامج لإعادة الإدماج توفر آفاقا وبدائل حقيقية للأطفال المعنيين من أجل منع إعادة تجنيدهم في صفوف نفس القوات أو حتى على يد بلدان أخرى.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد ضرورة أن تكون استراتيجياتنا العالمية لتسوية النزاعات – وقبل كل شيء العمل الذي نقوم به لصالح الأطفال ضحايا النزاع – مرتكزة على الحاجة إلى الحماية والوقاية، ولا سيما من خلال إقامة شراكات متعددة الأوجه وتعزيز القدرة على الصمود، مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة. وذلك النهج الذي يركز على الطفل استثمار قيم للغاية في مستقبلنا وأحد أفضل الضمانات لكفالة أن يحقق أطفال اليوم تطلعاتنا إلى الأمن والكرامة في جميع أنحاء العالم غدا.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لمالطة على عقد جلسة الإحاطة اليوم. ونود أن نشكر السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ وممثلة المجتمع المدني الشابة، السيدة ديفينا، على إحاطاتهن الشاملة والمفيدة.

يدين الاتحاد الروسي بأشد العبارات الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة ومحاسبتهم. وقد أرسى القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الأساس لرصد حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونود أن نُذكر بأن بند جدول أعمال مجلس الأمن المعنون ”الأطفال والنزاع المسلح“ يقتصر على ست فئات من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال – تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وقتل الأطفال وتشويههم؛ والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال؛ واختطاف الأطفال؛ وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم. ويكتسي القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) أهمية أيضا، لأنه يوسع إلى حد كبير من تدابير توفير الحماية للأطفال، بما في ذلك التدابير الوقائية. ونعتقد أن مناقشة اليوم ستوجه الانتباه إلى ضرورة زيادة استخدام إمكانات القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، خاصة وأنه يدعو صراحة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وفي سياق إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، يؤكد مجلس الأمن من جديد اعتزامه استخدام المجموعة الكاملة من صكوك الأمم المتحدة لإنشاء نظم للإنذار المبكر بالنزاعات المحتملة من أجل حماية الأطفال وكفالة السلام المستدام. ومن المهم تنسيق هذا العمل على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. وتضطلع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، غامبا دي بوتغيتر دي بوتغيتر، بعمل مفيد جدا يستحق دعمنا الكامل. وتقوم هي وفريق مكتبها بقدر كبير من العمل الإيجابي في مساعدة الدول على اتخاذ تدابير عملية. وقد أعد مكتب الممثلة الخاصة عددا من الوثائق المفيدة جدا، ولا سيما المنشور، المعنون ”توجيهات عملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح“، وغيره من الأدوات المهمة.

ويضطلع الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح أيضا بدور مهم. وتسهم تلك الآلية الفريدة في توفير حماية أفضل للأطفال في النزاع وفي منع أعمال العنف في المستقبل. وقد شُكل الفريق العامل للتعامل في المقام الأول مع أشد حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن حدة وأوسعها نطاقا. وللأسف، تراجعت فعالية عمل الفريق بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين. فقد أصبح مسيسا، وبدلا من إجراء حوار متعمق بشأن الحماية المادية للأطفال،

كانت هناك محاولات لإعادة تركيز اهتمامه على معالجة قضايا حقوق الإنسان التي تندرج ضمن اختصاص هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومالطة، بوصفها رئيس الفريق العامل، تواجه المهمة الصعبة ولكن الهامة المتمثلة في إقامة حوار بناء وقائم على الاحترام المتبادل داخله، وتجنب التسييس وتعزيز فعالية عمله. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نتذكر أن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، في نطاق ولاياتهما، يعالجان أيضا المسائل المتعلقة بالأطفال. ومن الضروري التقيد الصارم بالتقسيم الحالي للعمل بين مختلف أجهزة المنظمة، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى.

ومن الأهمية بمكان التشديد على الاحترام غير المشروط للمعايير العالمية للقانون الدولي الإنساني واستخدام الصكوك القانونية الدولية المعترف بها عالميا، التي لا تشمل إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس وفانكوفر. وبوصف تلك المبادرات مبادرات سياسية قدمتها فرادى مجموعات البلدان، فإنها لا تحظى بتأييد عالمي. إن إعلان المدارس الآمنة، الذي يحب شركاؤنا الغربيون السابقون التكلم عنه، يتم تجاهله تماما حتى من جانب البلدان التي قبلت رسميا الالتزامات الناشئة عنه. لنأخذ على سبيل المثال أوكرانيا التي تؤيد إعلان المدارس الآمنة. إننا نشهد ونسجل باستمرار الهجمات والقصف من جانب القوات المسلحة الأوكرانية على المدارس والمستشفيات، التي تستخدم أيضا لأغراض عسكرية لإيواء الوحدات العسكرية وتخزين الأسلحة الثقيلة. كما تنتهك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إعلان المدارس الآمنة، حيث يستخدم مسلحو كييف أنظمة المدفعية والأسلحة الأخرى التي يقدمونها لتوجيه ضربات مباشرة إلى المدارس والمستشفيات. وفي حالة منظومة الراجمات سريعة التنقل الأمريكية ”هيمارس“، يتم الاتفاق أولا على هذه الأهداف مع راعية أوكرانيا، الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن كييف والمتورطين الغربيين في تلك الجرائم لا يكترثون كثيرا عندما يتعلق الأمر بالتكلم عن التزامهم بحماية المدارس والأطفال.

وغني عن القول، لا ينبغي لي أن أهمل تفاصيل ما يحدث في أوكرانيا. باعتماد سلطات كييف على مؤيديها، تواصل شن الحرب على شعبها. إذ تقمع كييف بوحشية أي شخص لا يوافق على سياساتها اللاإنسانية في دونباس منذ عام ٢٠١٤. وعلى مر السنين، لقي مئات الأطفال حتفهم في المنطقة، وأصيب أكثر من عشرة أضعاف. وقد استهدفت القوات المسلحة الأوكرانية عمدا الأعيان المدنية، بما في ذلك رياض الأطفال والكليات والمدارس ومستشفيات الأطفال. واسمحوا لي أن أذكر بضعة أمثلة وقعت مؤخرا.

في ٢١ كانون الثاني/يناير، تضررت روضة الأطفال رقم ٢٧٩ في دونيتسك في قصف القوات الأوكرانية لمنطقة كيروفسكي في المدينة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقع هجوم باستخدام منظومة صواريخ هيمارس استهدف مستشفى في مدينة نوفويدار، مما أسفر عن مقتل ١٤ شخصا وإصابة ٢٤ آخرين. وفي اليوم نفسه، تعرض مستشفى للأطفال في نوفا كاخوفكا للقصف. وفي وقت مبكر من صباح يوم ٣ شباط/فبراير، قصفت القوات الأوكرانية قرية بولافينيفكا في جمهورية لوغانسك الشعبية باستخدام منظومات صواريخ هيمارس، مما ألحق أضرارا بالمدرسة والمركز الثقافي و ١٠ مبان سكنية. وتعرض أساليب الحرب اللاإنسانية هذه حياة الأطفال للخطر وتحرمهم من حقهم في التعليم وتدمر البنية التحتية التعليمية في أوكرانيا. وفي العام الماضي وحده، قتل ٤ ٥٧٤ مدنيا في دونباس، من بينهم ١٥٣ طفلا، وجرح ٢٧٩ طفلا. ونرسل بانتظام إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، معلومات عن الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية ضد الأطفال، ولا سيما أعمال القتل والإصابات والهجمات على المدارس والمستشفيات.

لقد استقبلت روسيا مئات الآلاف من الأطفال وعائلاتهم الذين فروا إلى بلدنا هربا من القصف الهمجي للقوات الأوكرانية. وخلال تلك الفترة، وجد حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طفل مأوى في الاتحاد الروسي. وتتخذ السيدة ماريا لفوفا – بيلوفا، المفوضة الرئاسية لحقوق الطفل في الاتحاد الروسي، حاليا خطوات بالتعاون الوثيق مع سلطات جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين وغيرهما من المناطق المحررة مؤخرا لبناء نظام لحماية الطفل واستعادة المؤسسات الاجتماعية. واستهلت

برامج لإعطاء الأولوية لإبقاء الأطفال في كنف أسر ووضعهم في دور الحضانة في حالة غياب أو وفاة الوالدين والأقارب. ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا مع الدول الأعضاء والخبراء من مكتب الممثلة الخاصة.

وأخيرا، إذا كنا نتكلم عن حماية الأطفال في النزاعات، ينبغي ألا يغيب عنا ذكر الجمهورية العربية السورية. فنحن قلقون جدا بشأن حالة الأطفال في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة دمشق، بما في ذلك في منطقة خفض التصعيد في إدلب وفي شمال شرق البلد. لقد انقضت سنوات ولم تحل بعد الحالة الكارثية في مخيمي الهول وروج للمشردين داخليا في الجزء الشمال الشرقي. والسلطة القائمة بالاحتلال التي تسيطر على تلك المخيمات، الولايات المتحدة، ترفض معالجة المشكلة. وندعو مرة أخرى جميع البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي واتخاذ خطوات لإعادة أطفال مواطنيها من مناطق النزاع إلى أوطانهم. من جانبنا، نعمل باستمرار على إعادة الأطفال الروس إلى وطنهم ونشارك بنشاط في إعادة تأهيلهم. ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا في ذلك المجال أيضا.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، على إحاطتيهما الشاملتين. كما أحطت علما بتوصيات السيدة ديفينا مالوم، السابة التي قدمت الإحاطة لنا. لقد جعلونا أكثر إدراكا بأن للنزاعات أثرا سلبيا على المجتمع بأسره، وأن الأطفال في إطاره هم الأكثر تضررا والضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة.

ولذلك، تشعر موزامبيق بقلق عميق إزاء اتجاهات انتهاكات حقوق الطفل، وتحديدا تلك التي وصفتها الممثلتان الخاصتان للأمين العام. ونعتبرها تحذيرا بضرورة تكثيف إجراءاتنا الفردية والجماعية بغية منع تكرار الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع. وفي ذلك الصدد، كان اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) معلما تاريخيا لمجلس الأمن، لأنه وضع رسميا مسألة الأطفال والنزاع المسلح على جدول أعمال المجلس.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى العمل المهم والدؤوب الذي قامت به سيدة موزامبيق الأولى السابقة، السيدة غراسا ماشيل. والتقرير الذي أعدته (A/51/306) كان تقريرا عالميا. وبدلا من أن يعكس فحسب تجربة موزامبيق المروعة في النزاع الذي شنه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضد بلدنا ومنطقة الجنوب الأفريقي حتى عام ١٩٩٢، فإنه جمع تجربة الأطفال في البلدان التي مزقتها الحروب في جميع أنحاء العالم. لقد كان خطوة مهمة نحو إنشاء الجمعية العامة من خلال قرارها ٥١/٧٧ لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ودلالة على التقدم الكبير في عملنا الجماعي الرامي إلى منع الانتهاكات ضد الأطفال. ويجب أن نعترف بأنه على الرغم من تلك الجهود، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بالنظر إلى عدد النزاعات الحالية التي لها أثر سلبي عميق على الأطفال.

وترى موزامبيق أن حماية الأطفال ذات أهمية حيوية. إذ يحتل الأطفال دائما مكانة متميزة في مجتمعنا.

ويكفل دستور جمهورية موزامبيق ضمان وتعزيز حق الأطفال في الحماية والرعاية من أجل رفاههم على الصعيد الوطني.

واسترشادا بذلك الأمر الدستوري، صدقنا أو انضممنا إلى العديد من الصكوك القانونية الإقليمية والدولية بشأن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وباعتماد تلك الصكوك، نلتزم باحترام وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحقوق الأطفال وباتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي سياق مبادرتنا الحالية لمكافحة الإرهاب، وضعنا تدابير ترمي إلى الدفاع عن أطفالنا، الذين يمثلون مستقبلنا الثمين. وشرعنا أيضا في تطوير وتعزيز قدرات حماية الأطفال داخل قوات دفاعنا الوطني وغيرها من المؤسسات الرئيسية بغية ضمان الاستجابة الكافية لاحتياجات الأطفال المتضررين.

والوقاية هي الكلمة الرئيسية في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ومهمتنا الأساسية هي تعزيز التنمية

الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة بعض الأسباب الجذرية لضعف الأطفال في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام موزامبيق الثابت بمواصلة تنفيذ التدابير الوقائية التي تفضي إلى تهيئة مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تود البرازيل أن تهنئ مالطة على تنظيم هذه الإحاطة بشأن هذه المسألة الهامة. وتشارك البرازيل مشاركة كاملة في الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ونحن أيضا استضفنا حدثا مميزا بشأن الأطفال والنزاع المسلح خلال رئاستنا للمجلس، في تموز/يوليه ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9096)، ناقشنا فيه آخر تقرير سنوي للأمين العام (S/2022/493) عن الموضوع.

واسمحوا لي أن أشكر السيدة فرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، على التزامهما وجهودهما المتواصلة في التعامل مع الأطراف في البلدان المتأثرة بالنزاع لحماية الأطفال. وأود أيضا أن أشكر السيدة ديفينا على شهادتها المؤثرة والملهمة.

إن العالم الذي يتخلى عن أطفاله لا مستقبل له. إنه عالم لا يبعث على الثقة ولا الأمل. والأطفال الذين يتعرضون لوحشية النزاعات المسلحة يفقدون حقهم في مستقبل ومشروع حياة، وقد يفقدون إيمانهم بالسلام. دعونا لا نغفل مسؤولياتنا بين الأجيال، ولا ننسى البعد الزمني للوجود الإنساني.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلناها حتى الآن، لا يزال أمامنا طريق طويل. وفي سياقات عديدة، لا يزال الأطفال عرضة لستة انتهاكات جسيمة نتيجة لعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

وتعتقد البرازيل أن الأطفال يمكن أن يجمعوا أعضاء الأمم المتحدة معا. ولئن كنا قد شهدنا مؤخرا انقسامات عميقة بين أعضاء المجلس بشأن طائفة من المسائل، فإن حماية الأطفال من الحرب ينبغي أن تكون قوة موحدة قادرة على وضع الدول الأعضاء على أسس أخلاقية وسياسية مشتركة.

وأود أن أتشاطر معكم بعض الأفكار الرئيسية بشأن منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

أولا، يتمثل جزء حاسم من الوقاية في ضمان المساءلة في أبكر مرحلة ممكنة. والإفلات من العقاب يحفز على ارتكاب المزيد من الانتهاكات. والمساءلة تؤدي دورا أساسيا في الحد من الإفلات من العقاب، وبالتالي منع الانتهاكات. ولا تدعو البرازيل إلى اعتماد تدابير وطنية للمساءلة فحسب، بل تحث أيضا الآليات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، على أن تكون مكملة للجهود المحلية. ولا يمكن أن تكون هناك حماية للأطفال مع الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم، ويجب أن تكون الولاية القضائية المحلية والدولية مكملة في تحقيق العدالة.

ويجب إيلاء اهتمام أكبر للأطفال الذين شردوا قسرا، بغض النظر عن وضعهم القانوني. والأطفال عديمو الجنسية واللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا معرضون لخطر أكبر من مواجهة الانتهاكات الجسيمة وغيرها من التجاوزات الجسيمة، بما في ذلك التجنيد والاستخدام من جانب أطراف النزاع، والعنف الجنسي، والاتجار والاحتجاز. ويمكن أن يكون للتعرض للصدمات الجسدية والنفسية وعدم الحصول على الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال عواقب دائمة عليهم وعلى أسرهم.

ثانيا، لا كرامة للأطفال بدون تنمية اجتماعية واقتصادية. وقد أقر المجلس بالفعل بأن الأمن والتنمية يعزز كل منهما الآخر وهما مفتاح تحقيق السلام المستدام. وبغية منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، تعتقد البرازيل أن هناك حاجة إلى نهج شامل ينطوي على اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية واعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان يعزز بعضها بعضا.

وفي هذا السياق، ندعو إلى زيادة التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بغية جعل تكامل

الجهود أكثر فعالية. وتشجع البرازيل أيضا مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على الاستفادة الكاملة من خبرة لجنة بناء السلام، فهي في وضع فريد يمكنها من الربط بين المناقشات الشاملة لعدة ركائز.

ثالثا، التعليم دعامة هامة للوقاية. وفي البلدان التي تواجه أزمات أمنية وإنسانية، يحتل التعليم موقع الصدارة في جهود بناء السلام. ويجب حماية المدارس من الهجمات، لأن لكل فتاة وفتى الحق في التعليم دون خوف من العنف. ومن المهم بصفة خاصة منع تقويض تعليم الفتيات بشن هجمات موجهة إلى مدارس البنات والحرمان من التعليم في بعض البلدان. ونحن بحاجة إلى إدماج منظور جنساني متين في رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، حيث من المرجح أن يعاني الفتيان والفتيات بطرق مختلفة.

إن التعليم من أجل السلام أساسي لكسر حلقة العنف في حالات النزاع. وإذا جاز لي أن أعيد صياغة الديباجة الشهيرة للدستور التأسيسي لليونسكو، فإن حصون السلام يجب أن تبنى في أذهان الفتيات والفتيان.

رابعا، إذا تمت مكافحة الإرهاب على حساب أطفالنا، فإنها تكون قد أحبطت الغرض منها. وأي إجراء لمكافحة الإرهاب يجب أن يمتثل للقانون الدولي. وينبغي دائما معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول، بمن فيهم أولئك المرتبطون بالجماعات المصنفة على أنها إرهابية، وينبغي ألا يحتجزوا إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة مناسبة.

وتدعو البرازيل إلى اتخاذ إجراءات وقائية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتضطلع الدول وكيانات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية بدور تكميلي في منع الاعتداءات على الأطفال. وفي هذا السياق، تؤكد البرازيل مجددا أهمية ضمان إدراج أحكام وقدرات حماية الأطفال في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ختاما، في حين أن الأطفال لا يشعلون الحروب فإنهم من بين أكثر من يعانون من عواقبها. لذلك فإن أنجع طريقة لحماية الأطفال من المعاناة الحتمية التي تسببها الحرب تتمثل في منعها في المقام الأول. كما يعدّ الاستثمار في الدبلوماسية والتسوية السلمية للمنازعات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخيار الأفضل دائما لأنها توفر للأطفال أيضا مثالا يحتذى به لكيفية حل النزاعات عن طريق الحوار بدلا من العنف أو الإكراه.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ باستعارة كلمات مايا أنجيلو، التي قالت، اعترافا بالأثر المباشر لأعمالنا على حياة أطفالنا ومستقبلهم، "إن كل طفل من فلذات أكبادنا جميعا، وبهم ستشرق شمس غد تشع منها ذات المسؤولية التي أبديناها لهم". بالتالي وإذ نجتمع في هذه القاعة، ينبغي أن يوحدنا تطلع مشترك إلى حماية جميع الأطفال في عالمنا وضمان رفاههم بواسطة تعزيز تدابير الحماية والسعي إلى ثقافة الوقاية بحزم على النحو المتوخى في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

في ذلك السياق، ترحب غانا بعقد مالطة هذه الإحاطة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح في الوقت المناسب. إننا نتشاطر هدف تعزيز نظام منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، خاصة في سياق النزاع المسلح. ونؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، تعاوننا والتزامنا التامين بعمل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح الذي تترأسونه الآن. أود أيضا أن أشكر الممثلتين الخاصتين فرجينيا غامبا دي بوتغيتر ونجاة معلا مجيد على إحاطتيهم، فضلا عن ممثلة الشباب، السيدة ديفينا، على منظورها الفريد الذي طرح تحديا آخر أمام المجلس فيما يتعلق بضرورة أن يكون استباقيا أكثر في منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

تتشجع غانا للنتائج التي تمكن مكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف والشركاء الآخرون من تحقيقها في عام ٢٠٢٢. ونشجع التفاعل المستمر للممثلة الخاصة للأمين العام مع أطراف النزاع والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وقد أسفر في العام الماضي عن نتائج ناجحة، بما في ذلك وضع وتنفيذ البروتوكولات وخطط العمل ذات الصلة في بوركينا فاسو ونيجيريا واليمن.

إن النتائج السابقة تبعث الأمل في القدرات الحالية لضمان سلامة الأطفال على الرغم من أن الاحتياجات الحالية تعني أيضا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد. ولا نزال نشعر بالقلق العميق لاستمرار معاناة الأطفال الذين ينشأون في مجتمعات مزقتها النزاعات المسلحة من أهوال فظيعة ومتواترة ولا يمكن تصورها. وكثيرا ما يعني الرفض المستمر من قبل أطراف النزاع لإلقاء أسلحتها أن يظل الأطفال محاصرين في مرمى النار ويُستخدمون أسلحة للحرب. ويجب ألا يستمر حرمان أطفالنا من مستقبلهم بسبب الانتهاكات مثل القتل والتشويه بوصفها نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للأعمال العدائية، بما في ذلك بواسطة المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والاستخدام المفرط للقوة. وينبغي وقف الكثير من الأطراف الفاعلة التي تواصل أنشطتها دون عقاب أو حتى في ظل فراغ السلطة. ويجب ألا نتوانى في جهودنا لمنع نشوب النزاعات إن شئنا كفالة الحماية الكاملة للأطفال. نود أن نتشاطر أربع رسائل رئيسية عن كيفية تعزيز الوقاية في إطار الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

أولا، نعتقد أنه ينبغي أن تستخدم جهود الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر ورصد العنف المؤشرات ذات الصلة والمراعية للأطفال. وقد تكون الوقاية ناجحة حقا إذا ما حُددت عوامل الخطر التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وتم فهمها ومعالجتها بصورة شاملة قبل اندلاع النزاع، أو أن يتم ذلك بشكل استباقي خلال استمرار النزاع. ومن الأمثلة على مجالات الخطر الرئيسية التي يمكن التركيز عليها ومعالجتها تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر ونقص الفرص التعليمية التي تزيد من قابلية الأطفال للتجنيد وإعادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة علاوة على تعرضهم للعنف الجنسي. وينبغي لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تسعى أيضا إلى إدماج الالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال في تخطيط البعثات وسياساتها وقراراتها وأنشطتها، ويجب أن تسعى إلى إشراك منسقي حماية الأطفال في عملياتها الميدانية.

ثانيا، نظرا للطابع العابر للحدود لبعض الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، من الضروري إيجاد التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات مشتركة وآليات تنسيق تعزز تبادل المعلومات والتعاون لمنع عمليات تجنيد الأطفال والاتجار بهم واستخدامهم عبر الحدود.

ثالثا، نحث المنظمات الإقليمية على تعزيز تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في مجالي الإنذار المبكر والاستجابة المبكر مع التركيز بشكل خاص على حماية الأطفال. ويمكن لمنصات مثل منصة السلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تساعد في تحسين التعرف على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في غرب أفريقيا وآثارها على الأطفال فضلا عن التنبؤ بها. عليه نشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تعزز خلال شراكتها مع شبكة منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا تبادل المعلومات والخبرات لأجل منع نشوب النزاعات وحماية الأطفال بطريقة أكثر فعالية.

رابعا، تتجلى الأهمية التي نوليها للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في الموارد التي نكرسها لدعم تنفيذها. وبالتالي نشجع المجلس على تقديم الدعم الكامل لتخصيص موارد محددة الأهداف وعاجلة وذات منحى عملي لتيسير التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأطفال أو تجنب الأخطار التي ربما يواجهونها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى توفير موارد محددة الهدف وبذل جهود تعاونية من جانب المجتمع الدولي والدول الأعضاء لتوعية المجتمعات المحلية بمخاطر الذخائر المتفجرة، فضلا عن ضمان تحديد جميع أنواع الذخائر المتفجرة التي يمكن أن تعرض حياة الأطفال للخطر وتسييجها وتدميرها في نهاية المطاف. ونحث أيضا على مواصلة تقديم الدعم للمدارس بوصفها مراكز للسلام، بما في ذلك من خلال التعليم المستنير والدعم المستمر لبرامج التغذية المدرسية.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يزال أمامنا الكثير لنفعله بالرغم من الخطوات الكبيرة التي مضيناها على الصعيد العالمي في زيادة الوعي ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وغانا ملتزمة بالمضي في تلك الأشواط الإضافية لأجل حماية الأطفال وضمان مستقبل آمن ومستدام لهم.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جزيل الشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر والممثلة الخاص الدكتورة معلا مجيد والسيدة ديفينا على إحاطاتهن المتعمقة والمفيدة اليوم. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على استضافة الإحاطة الهامة اليوم. ونتطلع إلى تولي مالطة رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

قدّم أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) لمحة واقعية عن كيفية استمرار تأثير النزاعات على الأطفال. وبالنسبة لنا جميعا فإن من المحزن بالتأكيد أن نقرأ عن نحو ٢٤ ٠٠٠ من الانتهاكات التي تم التحقق منها في التقرير. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وتحرص على إدماجها في جميع أعمال مجلس الأمن. فعندما نتخذ خطوات وقائية لحماية الأطفال فإننا نحمي بذلك مستقبلنا الجماعي ونكفله. ولمنع الانتهاكات والاعتداءات على الأطفال في المستقبل، يجب علينا أن نبين لمرتكبي تلك الانتهاكات أنهم سيخضعون للمساءلة.

لقد حاول الوفد الروسي أن يصور حربه على أوكرانيا على أنها إيجابية على نحو ما لأطفال أوكرانيا، ولكني أود أن أؤكد بوضوح: إن للغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا تأثيرا مدمرا على الأطفال. ونشيد بالأمين العام لإدراجه أوكرانيا بلدا مثيرا للقلق في تقريره الأخير الذي يسلط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات اللاأخلاقية المستمرة التي ترتكبها روسيا بحق الأطفال الأوكرانيين. خلال زيارته الأخيرة إلى أوكرانيا، سلط المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد غراندي، الضوء على جانب مأساوي من الحرب الروسية – تأثيرها على الأطفال وخاصة إصدار جوازات سفر الاتحاد الروسي للأطفال غير المصحوبين بذويهم من أوكرانيا في زمن الحرب. وقد تواترت تقارير على نطاق واسع بأن روسيا ضالعة في نقل أطفال من أوكرانيا بشكل كثيف داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة الروسية وتلك التي تحتلها روسيا في أوكرانيا، فضلا عن نقل الأطفال إلى روسيا نفسها، وفي بعض الحالات ترحيل الأطفال من أوكرانيا لأغراض ”الروسنة“ والتبني من قبل أسر أو الإيداع لدى أسر في روسيا.

ومن الأدوات الأخرى التي لا غنى عنها في منع تلك الأنواع من الانتهاكات الخبرة التي توفرها أفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، والمتخصصون الآخرون في مجال حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وبدون جهودهم الدؤوبة وعملهم الحيوي، سيعاني عدد لا يحصى من الأطفال. ومن مسؤوليتنا كدول أعضاء أن نساعد على كفالة نشر الموارد الكافية والموظفين المتفانين لحماية الأطفال عند الحاجة في عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية لإنجاز ولاياتها. وعندما نترك هذه الوظائف شاغرة أو تعاني من نقص في الموظفين، فإننا نترك الأطفال في خطر.

لقد تعرض الأطفال، لا سيما الفتيات، لمعدلات خطيرة من العنف الجنساني. ونشعر بالأسى البالغ إزاء الزيادة بنسبة ٤١ في المائة في جميع أنحاء العالم في عمليات اختطاف الفتيات، اللائي يتعرضن بعد ذلك عادة للعنف الجنساني، مثل الزواج القسري والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وتشجعنا النتائج الإيجابية للجهود المبذولة في التواصل مع أطراف النزاعات، والتي أسفرت عن إطلاق سراح ١٢ ٢١٤ طفلا من الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز العدالة والمساءلة من أجل الأطفال الناجين ومعالجة الآثار الطويلة الأجل على صحتهم العقلية والبدنية على وجه السرعة.

ويواجه الأطفال في مناطق النزاع تحديات حادة من حيث الحماية. ففي إثيوبيا، أُجبر آلاف الأطفال على ترك منازلهم وفُصلوا عن أسرهم وتعرضوا للعنف الجنسي. وقد شجعنا اتفاق وقف الأعمال العدائية في شمال إثيوبيا ونأمل أن تعزز ذلك الزخم حكومة وسلطات تيغراي. كما نشدد على أن أي حل دائم للنزاع يجب أن يتضمن حلولا شاملة، بما في ذلك العدالة الانتقالية للضحايا والناجين ومحاسبة المسؤولين عن الفظائع.

وفي أفغانستان، تعوق أنماط زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والتجنيد الرفاه البدني والعاطفي للأطفال والشباب. وقد تأثرت الفتيات بشكل خاص، إذ كانت هناك حالات تشمل الحمل المبكر وغير المأمون. ويحتاج الناجون من العنف الجنساني والأطفال الجنود المسرحون، بمن فيهم الناجون من الاتجار، إلى الحصول على المأوى والرعاية الطويلة الأجل. وتدين الولايات المتحدة الممارسة الضارة "باتشا بازي" وتدعو طالبان إلى إنهائها وتوسيع نطاق خدمات الحماية وإعادة التأهيل للأطفال المتضررين. كما تدين الولايات المتحدة المرسوم الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ الذي يمنع النساء من العمل في المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي سيضر بشكل غير متناسب بالنساء والأطفال كمتلقين للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الخدمات الطبية.

وفي الختام، من المهم أن يتكلم المجلس بصوت واحد من أجل تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال، وهو أمر أعتقد أننا نتفق عليه جميعا. ويمكن للمجلس، بل وينبغي له، أن يفعل المزيد لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم، ويمكننا أن نبدأ بتعزيز آليات المساءلة القائمة وتخصيص المزيد من الموارد للمتخصصين في مجال حماية الأطفال في الأمم المتحدة.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أشكركم على إبقاء جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة ضمن أولويات هذا المجلس، وعلى اختيار مسألة الوقاية موضوع التركيز لليوم، ونتطلع إلى العمل معكم بصفتكم رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة. والشكر موصول أيضاً إلى كل من الممثلة الخاصة للأمين العام بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، والممثلة الخاصة للأمين العام بالعنف ضد الأطفال، السيدة نجاة معلا مجيد، على إحاطتيهما القيمتين والجهود الحثيثة لتعزيز حماية الأطفال. كما نعرب عن امتناننا لحضور السيدة دفينا معنا اليوم وعلى مشاركتها بمرئياتها القيمة.

سأركز في بياني اليوم على الواقع غير المقبول الذي يعاني منه الأطفال في المنطقة بسبب حالات النزاع. وأود التشديد هنا على ضرورة إيلاء مجلس الأمن أقصى قدر من الاهتمام لأي طفل متضرر من النزاعات، ولأي نزاع يؤثر على الأطفال. فكما أفادت تقارير اليونيسف، قتل ٥٨٠ طفلا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها جراء النزاعات أو العنف في عام ٢٠٢٢، كما يحتاج حوالي ٥٠ مليون طفل في المنطقة إلى تلقي المساعدات الإنسانية، فضلا عن نزوح وتشريد ما يزيد عن ١٣ مليون طفل. لقد شكل القرار ٢٤٢٧ لعام ٢٠١٨ خطوة بالغة الأهمية من حيث تحديد نهج وقائي لجدول أعمال حماية الأطفال، بما في ذلك من خلال تطوير شراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة. لهذا، وفي ضوء ما أتاحه اجتماع اليوم من فرصة لإعادة تركيز جهودنا حول هذه المسألة، أود التركيز على ثلاثة عناصر نرى أهمية أن تُسترشد بها شراكاتنا في مجال الوقاية.

أولا، يجب إعطاء الأولوية للتعليم والاستثمار فيه باعتباره أحد وسائل الوقاية، حيث يسهم في تمكين أجيال المستقبل وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بينهم، كما يحمي الأطفال من التجنيد والوقوع في براثن التعصب والكراهية التي تؤجج النزاعات. ويقتضي الاستثمار في التعليم أن نعرب وبكل وضوح، سواء بصفتنا الوطنية أو في مجلس الأمن، عن ضرورة المساواة في الحصول على التعليم وحماية الأماكن المخصصة له كما يكفلها القانون الدولي.

ففي أفغانستان حرمت الفتيات من حقهن الأساسي في التعليم للأسف. وفي اليمن، يواصل الحوثيون استخدام المخيمات الصيفية لتلقين الأطفال مبادئهم المتطرفة وتجنيدهم، في انتهاك لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي وخطة العمل التي وقعوها مع الأمم المتحدة. إذ لا يجب مطلقاً استخدام المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية والتربوية لنشر التطرف، بل يجب أن تكون بمثابة ملاذ آمن يوفر التعليم والرعاية والفرص للأطفال. لذا، تدعو دولة الإمارات الأطراف في النزاعات إلى الامتثال بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، وضمان الحق في التعليم، وحمايته، واحترامه، وتعزيزه.

ثانياً، يجب على الدول الأعضاء تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المعمول بها لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال وإرجاعهم لأسرهم وأوطانهم، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية والمالية اللازمة. إذ تسبب الحروب أضرارا جسيمة وطويلة الأمد على الصحة البدنية والنفسية للفتيان والفتيات، الأمر الذي يتطلب العمل على برامج شاملة لإعادة إدماجهم تأخذ بعين الاعتبار تفاوت أعمارهم وقدراتهم وغيرها من الاحتياجات الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا تزال السلطات العراقية والمجتمع العراقي بأكمله يعملون جاهدين لتجاوز الآثار المؤلمة لجرائم داعش على الفتيات، حيث تستمر حالات الانتحار بين أفراد المجتمع اليزيدي بالارتفاع إلى مستويات مقلقة. وبالمثل فيما يتعلق بالأوضاع المزرية التي يعيشها الأطفال في مخيم الهول، والذي أصبح أرضاً خصبة للتطرف، مما يتطلب اهتماماً عاجلا من المجتمع الدولي. ونرحب في هذا السياق بالجهود المبذولة لإعادة بعض الأطفال إلى أوطانهم، ونشجع الدول التي اتخذت هذه الخطوات على مشاركة أفضل ممارساتها لتحفيز الدول الأخرى على اتخاذ مبادرات ومساعي مماثلة.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن تشكل الإجراءات المنسقة المتعلقة بنزع الألغام جزءا أساسيا من شراكاتنا لضمان اتباع نهج وقائي. فتهديدات الألغام تستمر حتى خلال أوقات الهدنة ومراحل ما بعد انتهاء النزاعات، حيث يتعرض الأطفال للقتل والتشويه بسبب الألغام، وللأسف تنطبق هذه الحقيقة على منطقتنا. ومن هذا المنطلق، شاركت دولة الإمارات على مدار السنوات الماضية في تمويل مشاريع لإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك في أفغانستان ولبنان واليمن، وسنواصل دعم هذه الجهود والتوعية بمخاطر الألغام.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، والسيدة نجاة معلا مجيد، والسيدة ديفينا على إحاطاتهن الثاقبة. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي يشدد على حماية الأطفال بوصفها عاملا أساسيا لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتقدر اليابان تقديرا جما الجهود والإنجازات التي تحققت حتى الآن في ذلك الصدد.

غير أنه من المؤسف أن الأطفال في النزاع المسلح ما زالوا يتعرضون لانتهاكات جسيمة واسعة النطاق لأبسط حقوقهم الأساسية. وتحث اليابان جميع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وعلينا أن نذكر بأن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع، يدين بشدة شن الهجمات على المدارس، ونحث جميع الدول الأعضاء على كفالة التحقيق في هذه الهجمات ومحاكمة المسؤولين عنها على النحو الواجب.

ومن الأدوات الملموسة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة التي أبرزها القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) كفالة الحصول على التعليم الجيد. وأشارت السيدة ديفينا أيضا إلى أهمية التعليم في تعزيز مشاركة الأطفال في صنع القرار. إن الحصول على التعليم الجيد هو حق أساسي من حقوق الإنسان وأداة قوية لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. فهو يساعد على وقف تجنيد الأطفال ويوفر أيضا المهارات اللازمة لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاعات وإعادة تأهيلهم.

ومن هذا المنطلق، دعمت اليابان عددا من البرامج التعليمية في البلدان المتضررة من النزاعات. فعلى سبيل المثال، دأبت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لسنوات عديدة على توفير برامج غير رسمية لمحو الأمية للفتيات والنساء وتدريب المعلمات في أفغانستان. كما دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بمساعدة مالية من اليابان، حكومة بوركينا فاسو في بناء مدارس ثانوية ووضع نماذج تعليمية محددة لتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي. وبناء على النتائج المنبثقة عن مؤتمر قمة التحول المنشود في التعليم الذي عقد العام الماضي، فإن اليابان مستعدة لتسريع وتيرة جهودها الرامية إلى كفالة فرص تعليمية شاملة للجميع ومنصفة لجميع الأطفال والشباب، بمن فيهم المتضررون من النزاع.

يجب ألا يقع الأطفال ضحايا للنزاعات المسلحة؛ بل يجب بدلا من ذلك أن يشكلوا بذور الأمل لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي ألا ندخر جهدا لتحسين بيئات التعلم، وكفالة الحصول على

تعليم آمن وجيد، وضمان الأمن البشري لجميع الأطفال. وستواصل اليابان العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني في ذلك المسعى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.